

## ورشة العمل الثالثة لمشروع "اللاجئون=شركاء"

### "تعزيز وصول اللاجئين السوريين إلى الوضع القانوني في لبنان"

بيروت، لبنان

30 تشرين الثاني، 2021

## البيان الختامي

نظّم مشروع "اللاجئون=شركاء" ورشته الثالثة والأخيرة ضمن سلسلة ورشات عمل تحت عنوان "نحو سياسة جديدة لتعزيز حصول اللاجئين السوريين على وضع قانوني في لبنان"، يوم الثلاثاء 30 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021.

تهدف هذه الورش إلى معالجة التحديات القانونية والبنوية التي تحول دون حصول اللاجئين على الوضع القانوني في لبنان والأسباب التي تعيق ذلك، من خلال تقييم تأثير التطورات الأخيرة على المجتمعات الضعيفة، ولا سيما مجتمع اللاجئين السوريين، والبحث في الأساليب المبتكرة الرئيسية للمساعدة في إنشاء إطار اجتماعي اقتصادي شامل.

ناقش الحضور في هذه الورشة الإطار القانوني والسياسي الذي يحكم إقامة اللاجئين السوريين في لبنان وعملهم، وتأثير العلاقات الثنائية اللبنانية السورية على أوضاعهم بشكل خاص، ونتائج مشاركة اللاجئين في سوق العمل اللبناني، بالإضافة إلى استعراض منهجية الحكومات المتعاقبة في التعامل مع هذا الملف.

كما ناقش المشاركون دور الأمن العام في إدارة وتنظيم دخول وخروج السوريين من وإلى لبنان وإقامتهم على أراضيهم، مع استعراض القوانين والأنظمة الناظمة لتلك الإجراءات، وأسباب عدم حصول اللاجئين على إقامات قانونية، مع التطرق إلى وضع اللاجئين الفلسطينيين وأبرز المشاكل القانونية التي تواجههم ولاسيما تسجيل الواجهات المدنية كالولادات وعقود الزواج.

كذلك، استُعرضت أبرز التوصيات التي استُخلصت من دراسات عديدة أُجريت في السنوات السابقة حول وسائل وطرق تحسين الإقامة القانونية وفرص العمل الاقتصادية للاجئين السوريين في لبنان.

## تغييرات القوانين الناظمة لوجود السوريين في لبنان

استعرضت الباحثة والقانونية شادن الضعيف تاريخ العلاقات الثنائية اللبنانية السورية من ناحيتي الإقامة والعمل، ومدى انعكاس الأزمات السياسية بين البلدين على دخول وخروج السوريين من وإلى لبنان. وكذلك القوانين والتشريعات التي يستند إليها لبنان اليوم في تعاطيه مع ملف اللاجئين، وكيف تحولت الأحكام التفضيلية للرعايا السوريين التي كانت تسهل عملهم قبل الأزمة السورية، إلى قرارات تمييزية تضيق الخناق عليهم بعد موجات اللجوء.

وعن تقييم وضع اللاجئين في لبنان استعرضت شادن الاحصاءات المنشورة حول ظروف العمل في القطاعات الثلاث (الزراعة والبناء والتنظيف) التي تشغلها اليد العاملة السورية، وحقيقة حرمانهم من أي حماية اجتماعية أو تغطية صحية أو مدخول ثابت.

في حين تعرضت اليد العاملة اللبنانية من فئة المهارات المنخفضة لمنافسة من قبل العمال السوريين أدى إلى تخفيض 60% من معدّل الأجور، وتغيير كبير بتكوين السوق اللبناني، استفاد منه العمال المهرة ومالكو العقارات وأصحاب العمل اللبنانيين في زيادة دخلهم.

كما نوقشت التحديات التي يجب معالجتها حول أفق عمل السوريين في لبنان، وأهمها تدهور الوضع الاقتصادي الذي يُصعب التكامل بين اللبنانيين والسوريين، بعد أن أصبح هناك تقارب في مستويات المعيشة بين الفئات الفقيرة والفئات المتوسطة الدنيا وبين المستوى المعيشي لغير اللبناني. بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالأوراق القانونية للاجئين، إذ يعمل أغلب السوريين اليوم في قطاع العمل غير الرسمي، ومع صعوبة الوصول إلى التعليم سيقفون في قطاعات عمل مشابهة عاجزة عن تطوير الاقتصاد اللبناني.

وخلصت توصيات الباحثة إلى ضرورة التفكير جدياً بالشكل الاقتصادي والمشاريع الإنمائية التي تؤمن وظائف لائقة للسوريين دون أن تشكل تهديداً للبنانيين، وأهمية توفير الأوراق القانونية للاجئين، لأن تداعيات افتقارهم لتلك الأوراق ستنعكس سلباً على حياتهم وعلى لبنان نفسه؛ فعدم القدرة على تسجيل الولادات و عقود الزواج يعني تزايد أعداد مكتومي القيد، وسيخلق ذلك تحديات تتعلق بعودتهم إلى بلادهم وبالتالي إمكانية استخدامهم كورقة ضغط؛ بالإضافة إلى صعوبة وصولهم إلى التعليم؛ وإجبارهم على ظروف عمل قاهرة ودخل متدني.

## توصيات ودراسات سابقة

فيما يتعلق بتحسين الإقامة القانونية وفرص العمل الاقتصادية للاجئين السوريين في لبنان، طرحت الباحثة ديمة مهدي، المستشارة بمجال البحوث، عدة توصيات استخلصتها من دراسات وأبحاث سابقة شاركت فيها، أبرزها:

- تحسين الشفافية والمساءلة حول التزامات الدولة اللبنانية تجاه المجتمع الدولي بموضوع اللاجئين، فالوقائع تشير إلى عدم وجود إرادة سياسية لتنفيذ تلك الالتزامات.

- اعتماد إطار قانوني ووطني للتعامل مع اللاجئين والتخلي عن "سياسة اللا سياسة"، إذ أدى ذلك إلى فوضى إدارية بين المؤسسات المعنية، وازدياد صعوبة الظروف المعيشية للاجئين، وحرمانهم من حقوقهم الأساسية في العمل والتنقل.
- احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، من خلال عدم ترحيل اللاجئين أو الضغط عليهم للعودة إلى سوريا.
- وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية، تهدف لخلق فرص عمل ونمو اقتصادي للجميع. والسعي لتحسين معايير العمل في لبنان لتحقيق متطلبات السوق الإقليمي والعالمي.
- الاستفادة من وجود اللاجئين ومعالجة الإمكانات المهدورة، إذ يؤدي عدم الاستفادة من المهارات المتنوعة التي يمتلكها اللاجئون إلى خسارة إنتاجية تؤثر على النمو الاقتصادي ككل.
- استهداف أو مساعدة الأشخاص الأكثر تضرراً من وجود اللاجئين، مثل الفئات اللبنانية العاملة بالزراعة والبناء وغيرها، كي لا يتم التعامل مع اللاجئين كعبء اجتماعي واقتصادي.

### دور الأمن العام في تنظيم إقامة اللاجئين

أما عن وجهة نظر الأمن العام بموضوع اللاجئين فقد تحدث المقدم طلال يوسف، رئيس قسم حقوق الإنسان في المديرية العامة للأمن العام اللبناني، عن الإجراءات التي تحكم عملهم وتعاملهم مع هذا الملف.

وفيما يتعلق بموضوع السند القانوني للتعامل مع اللاجئين، فإن لبنان لم يوقع على اتفاقية حماية اللاجئين الصادرة عام 1951، باعتباره غير مهياً ليكون بلد لجوء لعدة أسباب. والسند التشريعي الوحيد هو مذكرة تفاهم بين المديرية العامة للأمن العام والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين تم توقيعها عام 2003.

وجاءت مذكرة التفاهم هذه بهدف حماية الأشخاص الذين وصلوا إلى لبنان، من جنسيات مختلفة؛ حيث كان يتم التعامل معهم سابقاً بناءً على قرارات مفوضية اللاجئين؛ إما أن تعترف بهم كلاجئين أو لا تعترف. وباعتبار لبنان لا يرخّل اللاجئين ويلتزم بمبدأ عدم الرد، كان يتم إعطاء مهلة زمنية تصل لما بين الخمس إلى السبعة أعوام، لحين إيجاد بلد ثالث لإعادة توطين هؤلاء الأشخاص.

أما بخصوص اللاجئين السوريين، فقد أصدر الأمن العام مع بداية عام 2015 مذكرة لتحديد الشروط والأشخاص الذين يستطيعون الدخول إلى لبنان، ومتطلبات الحصول على إقامة قانونية استناداً إلى ورقة التسجيل في المفوضية أو كفالة شخصية أو إجازة العمل، ولكن بحسب المقدم طلال، فإن نسبة قليلة من اللاجئين تقدمت للحصول على تلك الأوراق القانونية.

واعتبر المقدم طلال أن المقاربة المعتمدة تستند للاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والقوانين اللبنانية بما يحفظ مصلحة اللاجئ والنازح ويحترم قوانين الدولة اللبنانية، فالشخص الذي يتقدم للحصول على خدمة من مراكز الأمن العام هو صاحب حق.

وفيما يخص إعادة التوطين، فإن لبنان ينفذ العديد من تلك البرامج بالتعاون مع الدول المستقبلية، ويتم تقديم التسهيلات المناسبة رغم عدم توقيعه على اتفاقية حماية اللاجئين، في حين أن لبنان يستند إلى

"القانون 62" المتعلق بالهجرة، الذي لا يعتبر أي شخص دخل الأراضي اللبنانية هو طالب لجوء، فقد يكون مهاجر غير نظامي أو عابر للحدود، ويجب التحقق منه ومقاربة الأمور حسب القوانين المرعية.

## اللاجئين الفلسطينيين ومشاكل مختلفة

تركزت مداخلة منسقة الشؤون القانونية في الأونروا، المحامية كارول منصور، حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان، حيث اعتبرت أن مشاكلهم مختلفة لكنها أصعب من مشاكل اللاجئين السوريين.

فرغم المساواة في التعامل سابقاً بين الفلسطيني السوري والسوري فيما يخص موضوع الدخول والخروج إلى لبنان، لكن اختلف ذلك بعد عام 2015، ونتيجة للعديد من النقاشات والاجتماعات، تم السماح للذين دخلوا بطريقة شرعية إلى لبنان قبل أيلول لعام 2016 بتجديد إقاماتهم مجاناً كل 6 أشهر، وبقي تسوية وضع الفلسطينيين السوريين الذين دخلوا قبل وبعد هذا التاريخ بصورة شرعية أو غير شرعية.

أما بالنسبة لعمل الفلسطيني السوري في لبنان فهو يعامل معاملة أي أجنبي ويحتاج لموافقة مسبقة من الأمن العام قبل الحصول على إجازة عمل. ولكن المعاناة الأكبر هي في تسجيل الواقعات المدنية مثل الزواج والولادات، فالمحكمة تشترط لتثبيت عقد الزواج أن يكون لدى أحد الطرفين إقامة شرعية، وهذا صعب لمن صدر بحقه قرار مغادرة أو كان مخالفاً للإقامة، وبالتالي لا يستطيع هؤلاء الأطفال مستقبلاً التسجيل في المدارس والوصول إلى التعليم، مما يعني أننا سنشهد أجيال من مكتومي القيد.

فاللاجئ السوري يستطيع أن يعود إلى بلده ويثبت جنسيته وجنسية أطفاله، أما وضع اللاجئ الفلسطيني السوري أسوأ؛ فبالنسبة له، هذا هو اللجوء الثاني الذي يشهده، لذلك كانت الأونروا دوماً تطالب وزارة الداخلية والأمن العام بتسوية أوضاع هؤلاء الأشخاص لتسهيل عمل الدولة اللبنانية وإمكانية ضبط أعدادهم وأوضاعهم.

وختمت كارول بالإشارة إلى وجود 5 آلاف فلسطيني لا يملكون هوية أو أوراق ثبوتية، وبالتالي لا يستطيعون الخروج من المخيمات، ولا العمل بطريقة قانونية، أو حتى تسجيل واقعات الزواج والولادات، فكيف سيكون الوضع عندما يضاف إليهم الفلسطينيين السوريين بدون أوراق ثبوتية.

لذا فإن موضوع الإقامة وتسجيل الوقائع المدنية هي الأولوية التي يجب التركيز عليها في المرحلة المقبلة، في حين تأتي مشكلة إقامات العمل في المرتبة التالية. فالأوضاع الاقتصادية الحالية تجعل من المطالبة بتوفير فرص عمل للاجئين تحدياً إضافياً أمام الحكومة اللبنانية التي عليها توفير فرص العمل لمواطنيها أولاً.